الأمم المتحدة

A/58/481/Add.6

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩١ (ز) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد خوزيه ألبرتو بريز **غوتييريس** (غواتيمالا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩١ (ز) من جدول الأعمال (انظر A/58/481، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٣٥ و ٣٨ المعقودتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويرد سرد لمناقشات اللجنة بشأن البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/58/SR.35 و 38).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/58/L.38 و A/C.2/58/L.76

٢ – في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين، مشروع قرار بعنوان ''السلع الأساسية'' (A/C.2/58/L.38)، ونصه كالتالي:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قرارها ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

* سيصدر تقرير اللجنة الثانية المتعلق بهذا البند في ثمانية أجزاء تحت الرمز A/58/481 و Add.1-6.

171203 161203 03-65731 (A)

"**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

"**وإذ تحيط علما** بالأحكام ذات الصلة الواردة في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

"**وإذ تحيط علما أيضا** ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا وبالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢،

"**وإذ تحيط علما كذلك** بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

"**وإذ تحيط علما** بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، التي أعادت تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع،

"**وإذ تحيط علما أيضا** بالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

"**وإذ تحيط علما كذلك** بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين وتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل المعينة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية،

"**وإذ تضع في اعتبارها** الفرصة التي سيتيحها انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ساو باولو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لمواصلة النظر في المقترحات المقدمة لمعالجة مسائل السلع الأساسية في إطار العلاقات بين التجارة والاستثمار والمالية،

"١ - **تؤيد** تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن السلع الأساسية وتؤكد أهمية تنفيذ التوصيات الواردة فيه؛

"٢ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات المانحة أن تزيد من دعمها المالي والتقني للأنشطة الرامية إلى معالجة مسائل السلع الأساسية، لا سيما احتياجات ومشاكل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وأن تضع في نفس الوقت توصيات الشخصيات البارزة بشأن السلع الأساسية في الاعتبار؛

”٣ - **تشدد** على أهمية الاستئناف السريع والاختتام الناجح لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة، على أن توضع في الاعتبار المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما تلك المشاكل التي تتعلق بالإعانات المالية الزراعية؛

”٤ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تعميم البرامج المتعلقة بالسلع الأساسية ومنحها أولوية عليا كل في برنامج عملها، وأن تتخذ كل هيئة ضمن ولايتها ما يتعين من تدابير لتنفيذ توصيات تقرير الشخصيات البارزة بشأن السلع الأساسية؛

”٥ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة ويشكل، بحلول دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، فريقا من الخبراء معنيا بالسلع الأساسية ليجتمع بصورة منتظمة ويقدم تقارير إلى مجلس التجارة والتنمية والجمعية العامة؛

”٦ - **تدعو أيضا** المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص إلى الشروع في برامج مساعدة، وغير ذلك من المبادرات الابتكارية دعما للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على أن توضع في الاعتبار توصيات الشخصيات البارزة؛

”٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحيل تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بالإضافة إلى موجز المناقشات التي دارت في مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية للجمعية العامة إلى مجالس الإدارة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية، مع إبراز أهمية إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجهها البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في سعيها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعوهم إلى إبلاغ الجمعية العامة بنتائج مداولاتهم والإجراءات التي اتخذوها في هذا الصدد؛

”٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العمل مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمؤسسات المالية الدولية، وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة بهدف تصميم وتنفيذ نظم فعالة ومستدامة للتمويل التعويضي، على أن توضع في الاعتبار توصيات الشخصيات البارزة؛

”٩ - **تطلب** إلى البلدان المانحة والشركاء في التنمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان المصدرة للسلع الأساسية لإضافة قيمة إلى منتجاتها وتدعو إلى إلغاء الحدود

القصوى للتعريفات، وتصعيد التعريفات، والإعانات المشوهة للتجارة مما يؤثر على البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

"١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام القيام بمزيد من المناقشات المفتوحة والشفافة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة حول إنشاء صندوق دولي جديد لتنويع الصادرات دعما للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في الجهود التي تبذلها في مجال التنويع، والتغلب على القيود المفروضة على المعروض من السلع، والتعزيز المؤسسي، وبناء المعرفة والقدرة التقنية، على أن توضع في الاعتبار توصيات الشخصيات البارزة؛

"١١ - **تطلب أيضا** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، استكشاف إمكانيات إيجاد شراكة جديدة بين الحكومات، والشركات الخاصة، ورابطات المنتجين والتجار، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية في مجال السلع الأساسية على أن يوضع في الاعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوصي باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ مبادرات داعمة في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

"١٢ - **تهيب** بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة أن تقوم، في إطار برنامج مترابط ومع تقسيم فعال للعمالة، ببناء قدرتها وبأنشطة التعاون التقني في ميادين رسم السياسات وتنفيذها، وبناء المؤسسات، وإدارة واستخدام الإيرادات من السلع الأساسية، وإدارة مخاطر الأسعار، فضلا عن تحسين قدرات العرض، بما في ذلك القدرة على الوفاء بالنوعية وغير ذلك من شروط الدخول إلى الأسواق، وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تقاسم الخبرات، وتحديد أفضل الممارسات، والتعاون بين بلدان الجنوب في ميدان السلع الأساسية، بما في ذلك معالجة حالات العرض المفرط. وتهيب أيضا بالحكومات المانحة والمنظمات زيادة دعمها المالي المقدم إلى هذه الأنشطة؛

"١٣ - **تهيب أيضا** بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة أن تواصل تحليل الاتجاهات في السلع الأساسية وأثرها على التنمية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما العلاقة بين مشاكل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية

وتدابير تخفيف وطأة الديون بهدف استكشاف الآليات التي تعالج مثل هذه العلاقات بطريقة منهجية؛

''١٤ - **تدعو** إلى تعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وجميع المنظمات ذات الصلة إلى تقديم معلومات وتحليلات مناسبة من حيث التوقيت، وصحيحة، والشاملة، وسهلة الاستعمال، وتعزيز قدرة البلدان النامية على استعمالها؛

''١٥ - **تطلب** إلى إدارة شؤون الإعلام اتخاذ المبادرات والأنشطة اللازمة لإبقاء مسألة السلع الأساسية مسألة ذات أولوية بالنسبة للحكومات، والمجتمع الدولي، ووسائط الإعلام، والدوائر الأكاديمية، وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

''١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين''.

٣ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، هنري س. روبنهايمر (جنوب أفريقيا)، مشروع قرار بعنوان ''السلع الأساسية'' (A/C.2/58/L.76)، الذي قدم على أساس مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.38.

٤ - وفي الجلسة نفسها، صحح ممثل إيطاليا شفويا الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار، مضيفا كلمة ''النامية'' بعد عبارة ''التي تبذلها البلدان''.

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.76 (انظر الفقرة ٨).

٦ - وعقب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان (انظر A/C.2/58/SR.38).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.76، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.38 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢٣٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢] وبالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢[٣]،

وإذ تحيط علما كذلك بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٥]،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٦]، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات[٧]، التي أعادت تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) A/CONF.191/11.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13.

(٤) A/C.2/56/7، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٧) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل، انظر أيضا A/57/499، المرفق.

وإذ تحيط علما أيضا بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٨]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخمسين[٩] وتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[١٠]، المتضمن توصيات تتعلق بالإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل المعينة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية،

وإذ تضع في اعتبارها الفرصة التي سيتيحها انعقاد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ساو باولو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لمواصلة النظر في المقترحات المقدمة لمعالجة مسائل السلع الأساسية في إطار العلاقات بين التجارة والاستثمار والمالية،

وإذ تضع في اعتبارها أن صندوق النقد الدولي سيستعرض في عام ٢٠٠٤ دوره في البلدان المنخفضة الدخل في الأمد المتوسط،

وإذ تحيط علما بالملخص الذي أعده رئيس فريق الجمعية العامة المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية[١١]، المعقود في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

١ - **تحيط علما** بتقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية[١٢] المعقود في جنيف في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتعرب عن التقدير للشخصيات البارزة على العمل الذي أنجزوه؛

٢ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعتمد كثيرا على السلع الأساسية من أجل مواصلة تشجيع تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجع التنوع وتحرير التجارة وقطاع الصادرات وتعزز المنافسة من الضروري أن تبذل جهودا في هذا الصدد؛

---

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) A/58/15 (Part V)، للاطلاع على النص الختامي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/58/15).

(١٠) A/57/381، المرفق.

(١١) A/58/615، المرفق.

(١٢) A/58/401.

٣ - **تهيب** بالحكومات والمنظمات المانحة أن تزيد من دعمها المالي والتقني للأنشطة الرامية إلى معالجة مسائل السلع الأساسية، لا سيما احتياجات ومشاكل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٤ - **تشدد** على أهمية الاستئناف السريع والاختتام الناجح لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على أن توضع في الاعتبار احتياجات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٥ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر هيئات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تواصل تعميم القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية ومنحها أولوية عليا كل في برنامج عملها؛

٦ - **ترحب** بنظر مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في قضايا السلع الأساسية بصورة منتظمة؛

٧ - **تدعو أيضا** المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص إلى الشروع في برامج مساعدة، وغير ذلك من المبادرات الابتكارية دعما للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٨ - **تلاحظ** أهمية تقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية وكذلك موجز المناقشات التي دارت في مجلس التجارة والتنمية واللجنة الثانية للجمعية العامة إلى مجالس الإدارة ذات الصلة بالنسبة للهيئات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية، مع إبراز أهمية إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في سعيها من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٩ - **تحث** الحكومات وتدعو المؤسسات المالية الدولية على مواصلة تقييم فعالية نظم التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات، بما في ذلك تنفيذها وتيسير استعمالها، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تمكين منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية من تأمين أنفسهم ضد الخطر، بما في ذلك الكوارث الطبيعية؛

١٠ - **تدعو** البلدان المانحة والشركاء في التنمية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية من أجل إضافة قيمة لمنتجاتها وتكرر تأكيد التقدم المحرز في برنامج عمل الدوحة لضمان استدامة تلك الجهود؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام القيام بمزيد من المناقشات المفتوحة والشفافة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن تعزيز تأثير مجموعة الصكوك الحالية دعما للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في الجهود التي تبذلها من أجل تنويع صادراتها، والتغلب على القيود المفروضة على المعروض من السلع، وتعزيز المؤسسات، واكتساب المعرفة والقدرة التقنية؛

١٢ - **تهيب** بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وسائر الهيئات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة أن تقوم، بصورة مترابطة، وضمن ولاية كل منها، ببناء قدرتها وبأنشطة التعاون التقني في ميادين رسم السياسات وتنفيذها، وبناء المؤسسات، وإدارة واستخدام الإيرادات من السلع الأساسية، وإدارة مخاطر الأسعار، فضلا عن تحسين قدرات العرض، بما في ذلك القدرة على الوفاء بالنوعية وغير ذلك من شروط الدخول إلى الأسواق، وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان السلع الأساسية، وتبادل الخبرات وتحديد أفضل الممارسات لمعالجة حالات العرض المفرط؛

١٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة أن تواصل تحليل الاتجاهات في السلع الأساسية وأثرها على التنمية في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، بما في ذلك أثرها على استدامة المديونية؛

١٤ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وجميع المنظمات الأخرى ذات الصلة إلى تقديم معلومات وتحليلات مفيدة، وفي الوقت المناسب، ودقيقة وشاملة، وسهلة الاستعمال بشأن السلع الأساسية وتمكين البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية من استخدامها؛

١٥ - **تطلب** إلى إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة أن تتخذ، ضمن الموارد المتاحة في الميزانية، المبادرات والأنشطة اللازمة لإذكاء الوعي وإبقاء السلع الأساسية مسألة ذات أولوية بالنسبة للحكومات، والمجتمع الدولي، ووسائط الإعلام، والدوائر الأكاديمية، وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، آخذا في الاعتبار أحكام قرار الجمعية ٥٧/٢٣٦.